

اقتصاد

عصام شلهوب

رئيس الإتحاد العمالي: ضعف الصناعة الاقتصادية يرتبط بالسياسات الخاطئة

لم يعد ممكناً الاستمرار في المعالجات الترقيعية ومد اليد الى جيوب الناس، فالسبيل الى الانقاذ يكمن في وجود خطة نهوض وتعاف تعيد الامل الى اللبنانيين، وتخفف من معاناتهم ومن سعيهم الى الهجرة. لكن بوصلة هذه الخطة ضاعت لكثرة تكرار الحديث عنها، من دون ان تبصر النور

السلطة التنفيذية غير موجودة. لا اري اي افق لأي خطة، فنحن نعتمد على الفعل ورد الفعل. على المنافسة في التصدير.

■ هل تعتقد ان الازمة سياسية اكثر منها اقتصادية؟

□ اكيد هي سياسية في القسم الاكبر منها. لذا، اشدد على ضرورة وجود الاستقرار السياسي كي نتمكن من معالجة الازمات التي تحوط مجتمعا ولا نستطيع معالجتها. والتنسيق مفقود بين كل الادارات الرسمية، وخصوصا تلك المتعلقة بالامور الحياتية والمعيشية كالكهرباء والمياه وغيرها.

■ نعيش اليوم حالة اجتماعية صعبة جدا والعمال هم حطب الوقود او كبش المحرقة، هل تكفي برامج مكافحة الفقر؟

□ الاستقرار السياسي يهدد للاستقرار الاقتصادي، مما يساعد على وضع الحلول المناسبة للواقع المؤلم الذي يعيشه المواطن. كل الحلول التي توضع حاليا لن تجدي نفعا، لأن الاحداث تتخطاها الى الاسوأ. مثال على ذلك، الحديث عن الحد الأدنى للاجور، بحيث نتفق على مؤشر معين يستند الى سعر الدولار فنستطيع على سعر مغاير ينسف كل ما اتفقنا عليه. كنا نفاوض مع الهيئات الاقتصادية على 27 الف ليرة للدولار، واليوم يفوق سعره الـ 40 الف، عن اي حلول نتكلم؟ الحلول الانية غير مجدية.

■ دعوت الى رفع الحد الأدنى للاجور، فهل سيتحقق ذلك ومن اين؟

هذه القطاعات لخفض كلفة الانتاج التي سننعكس على الاسعار محليا، وتساعد تاليا على المنافسة في التصدير.

■ تحدثت عن فرصة لانطلاق جديدة، ما هي عناصرها؟

□ يفترض ان تكون لدينا سلطة تنفيذية تملك خطة قصيرة ومتوسطة وبعيدة الامد، وهي غير موجودة منذ الاستقلال حتى اليوم. نحتاج الى عمل جبار جماعي ومتكامل، حتى نضع تصورا شاملا منتجا للاقتصاد الذي لا يمكن ان ينشأ من العدم. يجب احداث قفزة انتاجية نوعية لنقل لبنان الى سلم التنمية، بغية زيادة الناتج الفردي وخفض حصة القطاعات غير المنتجة التي تمارس على نحو غير منظور، واعادة توزيع صحيح للدخل من الاسفل الى الاعلى. ورغم انعدام وجود خطط رسمية، نرى القطاع الخاص يتحرك في شكل فاعل والامثلة كثيرة، اذ نجح بعض الصناعات في شكل بارز مثل الغذائية والدوائية ومواد التعقيم والنبيد. ازدهرت صناعة الالبسة والاحذية، من دون ان ننسى صناعة المصوغات الذهبية التي تتطور في شكل ملحوظ جدا. المهم ايجاد اطار عام ورؤية شاملة للمستقبل.

■ هل تعني بالرؤية الشاملة خطة التعافي الاقتصادي المتعددة البعد والتي لم تخرج الى العلن حتى تاريخه؟

□ الظاهر ان هذه الخطة غير موجودة. نحن بعيدون كل البعد من اي خطة طالما ان

الانكار المتواصل للطبقة الحاكمة للاصلاحات لا يزال ولن يزول، وما البنود الواردة في الموازنة المتصلة برفع المداخيل من الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة الا الدليل على المضي في الاسلوب الاسهل، بدلا من الانطلاق في ورشة الاصلاحات التي تضمن وحدها اعادة بناء اقتصاد متين يؤمن النمو المستدام والعيش الكريم للبنانيين.

رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الاسمر رأى في حديث الى "الامن العام" ان "ضعف الصناعة الاقتصادية في مواجهة الازمات يرتبط بالسياسات الخاطئة والافتقار الى رؤية اقتصادية شاملة، ونضوب الموارد لاجاد الحلول".

■ ما هي اسباب ضعف الصناعة الاقتصادية في مواجهة الازمات في لبنان؟

□ يرتبط ضعف الصناعة الاقتصادية في مواجهة الازمات بالسياسات الخاطئة، والافتقار الى رؤية اقتصادية شاملة، ونضوب الموارد لاجاد الحلول. يجب البحث عن انطلاقة جديدة تسعى الى هيكلة الاقتصاد وتحويله من ريعي الى منتج على نحو يزيد من كفاءته، وخفض اخطار الانفتاح على الاستيراد. علينا ترتيب اولوياتنا على نحو يلحظ في آن، متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار المالي والنقدي والتوازن الاجتماعي. ان دعم القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة امر ضروري. والاعتراض الذي رفعه الاتحاد العمالي العام حول التعرفة الكهربائية، يهدف الى دعم



رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الاسمر.

المواد المستوردة اعلى مما هي عليه في الحقيقة؟

□ لا شك في ذلك، وما نراه اليوم هو تفاهم بين عدد كبير من المستوردين والتجار على فرض نمط من التسعير في السوق التجارية لا رادع له. اذ تختلف فوارق الاسعار بين محل تجاري وآخر، من دون ان ننسى بقية القطاعات وابرزها سوق المحروقات ومشتقاتها ومواد البناء والطبابة والاستشفاء. لذا بات وجود الدولة والسلطة التنفيذية واجب. الحالة التنافسية غير موجودة، الاسعار متفلتة، والتجار يحكمون البلد بالحديد والنار، اذا جاز التعبير.

■ قدمت وزارة الاقتصاد مشروع قانون لالغاء الوكالات الحصرية تمهيدا لخلق تنافسية في الاسواق، اين اصبح؟

□ اعترضنا على بعض بنوده خطيا، فالمشروع تطور نوعي لالغاء الوكالات الحصرية. النقص ليس في القوانين والتشريعات، بل في تطبيق هذه القوانين والمراسيم.

■ ماذا عن الوظيفة الاقتصادية للمصارف اليوم؟

□ المصارف تعمل كالمرايين، لم يعد العمل المصرفي السليم والفعلي موجودا. الجميع يعانون من هذا الوضع، ولم نعد نعرف ما هي مهمة المصارف، ولا املك تسمية تنطبق عليها غير تسمية المرايين.

■ ما هو المطلوب اليوم لحفظ حقوق المودعين؟

□ على الدولة الاعتراف بأنها سبب ما نحن فيه وبأنها تقف وراء خسارة المودعين لاموالهم. المسؤولية الاساسية تقع على عاتق الدولة لانها الراعي الاجتماعي للمواطنين في كل الميادين الحياتية والمعيشية. طبعا، تقع مسؤوليات كبيرة على المصارف لانها قبلت باستدانة الدولة منها، وطبعا لانها ضمنت لنفسها مكاسب كبيرة على حساب

”

باعدة تكوين السلطة يتحقق الاستقرار السياسي

“

□ نحن في الاتحاد العمالي العام نعمل تحت عنوان فن الممكن ووفق مبدأ أخذ ثم طالب. الحد الأدنى الذي طالبنا به هو لعيش شبه مقبول. لكن لا تملك القدرة على تحقيقه لاننا لسنا للاعبين الوحيدين على الساحة، فالحد الأدنى الذي يمكن ان يحدد بـ 20 او 25 مليون ليرة، قابل للتعديل وفقا لسعر الدولار الذي قد يصل الى ارقام مرتفعة. نتشاور مع جميع الافرقاء خصوصا مع الدولة وهي اليوم "مفلسة"، وتلجأ الى طبع العملة لتسديد الرواتب. كذلك مع الهيئات الاقتصادية التي يشهد جزء منها افلاسا، في حين يعاني جزء ثان وضعيا اقتصاديا صعبا، فيما وضع انتاج جزء ثالث ممتاز ويجني ارباحا طائلة. لكي يصل الاتحاد العمالي العام الى نتيجة في شأن الحد الأدنى للاجور، يجب ان يواظب بين هؤلاء الافرقاء.

■ هل الحوار الاقتصادي جدير بالبحث عندما يتعد من التسويات بين طرفي الانتاج؟

□ انا دعوت الى عقد اجتماعي جديد. بعد الازمات الاقتصادية الكبيرة او بعد الحروب

يحصل عادة حوار، لكنه يحتاج الى استقرار مالي ونقدي وسياسي. الهم هو تثبيت سعر العملة للمباشرة في وضع العلاج الصحيح لما نعانى من ازمات اجتماعية، والاستقرار النقدي يؤدي الى استقرار اقتصادي، وكل ما عدا ذلك لن يؤدي الى شيء. ما نفعه اليوم مجرد ردود فعل على الافعال. نحن نعالج اليوم امورا عادية في اماكن معينة، سواء على مستوى القطاعين الخاص او العام.

■ هل تعتقد ان الاقتصاد الحر ادى الى سطوة الاحتكارات التي جعلت زيادة اسعار



المديرية العامة
للأمن العام



تضحية . خاسرة



سيدفع بالدولار، المؤسسات الخاصة ام الدولة؟ ومن اين سيتأمن هذا الدولار؟ يجب الشروع فوراً في عملية اصلاحية مالية تتمتع بالصدقية. ينبغي احداث تحول في الانفاق العام، فهو حالياً غير فعال، ويتسم بالهدر وعرضة للتأثر بالفساد. يعتبر قطاع الكهرباء احد الامثلة على ذلك، فضلا عن الحاجة الى برنامج اصلاحى شامل في مجالي الحوكمة والتنظيمات بما يحد من الثقافة الريعية. هذه الاصلاحات، الى جانب المبالغ المدخرة نتيجة انخفاض خدمة الدين، يجب ان تسمح بزيادة الانفاق على القطاعات الاجتماعية والبنى التحتية. كذلك تبرز الحاجة الى اصلاح واسع ليرادات الدولة من شأنه التركيز بدرجة اقل على رفع الضرائب، والتطرق في شكل اوسع الى معالجة ضعف التحصيل والاعتماد المفرط على قطاعات محددة. يجب ان تضع الدولة سقفا لحجم عجز الموازنة. هذا هو الحل، وبغير ذلك لن نصل الى نهاية سعيدة.

الحاجة ماسة
الى اصلاح واسع ليرادات
الدولة

المعيشي والخدماتي منهار. وعندما نطالب برفع الحد الادنى للاجور الى 20 مليون ليرة يأتيك الجواب "بتعمل تضخم". صفيحة البنزين بـ850 الفا لا تنتج تضخما؟ قارورة الغاز بـ500 الف لا تؤدي الى تضخم؟ حتى ان التضخم اصاب الدولار بفعل الازمة العالمية التي يعيشها العالم.

■ هناك من يدعو الى حل الازمة بدولة السوق بعيدا من الاصلاحات المطلوبة؟ □ دولة السوق امر لا طائل منه. مَنْ

◀ الاقتصاد الوطني، وهناك ايضا مسؤولية يتحملها مصرف لبنان. فالمسؤوليات تراتبية، والمودع لا يتحمل ايا منها.

■ الا ينبغي البدء باصلاح السياسات التجارية؟

□ يجب ان يكون الاصلاح على مختلف الصعد. يبدأ باعادة تكوين السلطة ليتحقق الاستقرار السياسي، ومن ثم الاستقرار الاقتصادي. يبدو ان الازمات ستكون طويلة الامد، اذا لم تعالج الاسباب الجذرية للمشكلة.

■ كيف تنظر الى وضع العامل اللبناني؟ □ هو الحلقة الاضعف ويدفع فاتورة عالية جدا. العامل اللبناني في حالة فقر مدقع، يعيش حالة انهيار القطاعات الاقتصادية والبيئية والصحية والتربوية، ولا سبيل له الى الحد الادنى من الحياة الكريمة، فهو محروم اليوم من كل شيء. كل النظام الاجتماعي